الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/WP/174
10 August 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية

الدورة الثالثة والأربعون

جنيف، ١٣-١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت

آثار نتائج الأونكتاد الحادي عشر على برنامج العمل للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥

مذكرة من إعداد الأمانة[(١)]

ملخص

أعدت هذه الوثيقة لأغراض استعراض الفرقة العاملة لآثار النتائج التي تمخضت عنها الدورة الحادية عشرة للأونكتاد على برنامج العمل. وتبيّن، من خلال تناول البرامج الفرعية الواحد تلو الآخر، الطريقة التي ستنفذ بها هذه النتائج وتقترح، حسب الاقتضاء، تغييرات محددة على برنامج العمل كما يرد في وثيقة الميزانية البرنامجية. وتهدف إلى مساعدة الفرقة العاملة في ضمان أن نتائج المؤتمر سوف تدمج فوراً في عمل المنظمة.

(١) تأخر تقديم هذه الوثيقة لأنه توجب إعدادها بعد اختتام الأونكتاد الحادي عشر.

مقدمة

١- قررت الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية في دورتها الواحدة والأربعين المعقودة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ استعراض آثار النتائج التي تمخضت عنها الدورة الحادية عشرة للمؤتمر (الأونكتاد الحادي عشر) على برنامج العمل، وذلك على نحو ما فعلت في مناسبات سابقة عقب المؤتمرات.

٢- وأعاد مؤتمر ساو باولو التأكيد على أن خطة عمل بانكوك ينبغي أن تظل توجه عمل الأونكتاد في السنوات المقبلة. وأتاح الأونكتاد الحادي عشر مناسبة لتحديد التطورات والقضايا الجديدة في مجال التجارة والتنمية منذ انعقاد مؤتمر بانكوك، وللتوصل إلى فهم أفضل للتفاعل والتماسك بين العمليات والمفاوضات الدولية، من جهة، والاستراتيجيات والسياسات الإنمائية التي ينبغي للبلدان النامية أن تنتهجها، من جهة ثانية. ويمكن للأونكتاد أن يؤدي دوراً هاماً في المساعدة في ضمان هذا التماسك من أجل التنمية. ولقد شكل العمل من أجل بلوغ هذه الغاية الهدف الشامل لمؤتمر ساو باولو. وعلاوة على ذلك، تشدد الفقرة ١٥ من روح مؤتمر ساو باولو على أن القرارات التي اعتمدت في إطار الأونكتاد الحادي عشر ترسي، إضافة إلى خطة عمل بانكوك، أساساً متيناً يمكن البناء عليه وتمثل أدوات أساسية في تعهد الدول الأطراف المستمر بدعم الأونكتاد في الاضطلاع بولايته بوصفه جهة الوصل داخل الأمم المتحدة المعنية بالمعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية، في طريقه إلى دورته الثانية عشرة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٨.

٣- غير أنه فيما يتعلق ببرنامج العمل كما يرد في الباب المتعلق بالأونكتاد من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ (الوثيقة A/58/6، الباب ١٢)، قد لا تظهر آثار المؤتمر على نحو بيّن في حالات عديدة في شكل تغيرات في النواتج أو الأنشطة في حد ذاتها. فعلى سبيل المثال، فإن النتائج التي تنفذ بوصفها بنداً يرد في جدول أعمال جلسة حكومية دولية، أو باباً من منشور جرت برمجته بالفعل تحت عنوان عام في إطار برنامج العمل القائم، لن تقتضي إدخال أي تغيير محدد على نص برنامج العمل. وفي سبيل مساعدة الفرقة العاملة في ضمان أن نتائج الأونكتاد الحادي عشر سوف تدمج فوراً في عمل المنظمة، تتوسع هذه الوثيقة، حسب كل برنامج فرعي على حدة، في الكيفية التي يمكن بها تنفيذ نتائج المؤتمر وتقترح، كلما كان ذلك مناسباً، تغييرات محددة على برنامج العمل بالنسبة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وبهذه الطريقة، تتوفر للفرقة العاملة صورة كاملة عن الكيفية التي ستنفذ بها النتائج.

٤- ويمكن بدء معظم الأنشطة خلال الشهور الستة عشر القادمة في إطار العناصر التي يتكون منها برنامج العمل القائم. غير أنه لضمان الإنجاز الكامل، ستُضَمَّنُ أنشطة معينة في برنامج العمل المقترح لفترة السنتين المقبلة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

٥- وآثار نتائج المؤتمر على برنامج العمل تتصل في المقام الأول بالولايات المنصوص عليها في توافق آراء ساو باولو الذي يرد في الوثيقة TD/410. ويرد نص روح مؤتمر ساو باولو في الوثيقة TD/L.382.

التوجيه التنفيذي والإدارة

٦- سوف يركز التقرير السنوي للأونكتاد، كما هو مبرمج، بدرجة أكبر على النتائج المحققة التي يتم تقييمها على أساس مقارنتها بالإطار الاستراتيجي المحدد للمنظمة، باستخدام مجموعة واضحة من مؤشرات الإنجاز. وينبغي أن يشكل هذا التقرير السنوي الموجه نحو النتائج الأساس الذي يستند إليه مجلس التجارة والتنمية في إجراء استعراض سنوي لأداء البرامج (الفقرة ٩ من توافق آراء ساو باولو).

البرنامج الفرعي ١ ألف: العولمة والترابط والتنمية

٧- ستعالج القضايا التي ترد في الفقرات من ٢٦ إلى ٣٠ من توافق آراء ساو باولو في إطار العمل التحليلي الذي يشمله البرنامج الفرعي والخدمات الاستشارية ذات الصلة. وسوف يشكل *تقرير التجارة والتنمية* العنصر الرئيسي في إطار هذا العمل. والموضوع الخاص الذي سيُتناول في إطار تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٤ سيكون "تعزيز التماسك في النظم التجارية والنقدية والمالية والدولية". وفي عام ٢٠٠٥ يمكن أن يُختار في إطار تقرير التجارة والتنمية موضوع خاص من بين المواضيع التي تؤكد عليها الفقرتان ٢٨ و٢٩ من توافق آراء ساو باولو. وسيكون تقرير التجارة والتنمية بمثابة وثيقة معلومات أساسية لمداولات مجلس التجارة والتنمية، وقاعدة للخدمات الاستشارية والحلقات الدراسية والمحاضرات على الصعيدين الوطني والإقليمي. وعلاوة على ذلك، سوف يعالج العمل التحليلي والخدمات الاستشارية قضايا تتعلق بمجال التحرك المتاح للسياسات العامة (الفقرة ٨ من توافق آراء ساو باولو والفقرة ١١ من روح مؤتمر ساو باولو) وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب (الفقرة ١٣ من روح مؤتمر ساو باولو).

٨- وفي سبيل دعم البحوث الموجهة نحو السياسة العامة ومساعدة صانعي السياسات في صنع قرارهم فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية (الفقرتان ٢٨ و٢٩ من توافق آراء ساو باولو)، سيستمر البرنامج الفرعي في نشر المعلومات الإحصائية ذات الصلة، حيث سيتم نشر *التنمية والعولمة: الحقائق والأرقام*؛ وسيتم تحديث قاعدة البيانات المتعلقة بـ "*الإحصاءات العالمية (Glob Stat)*"؛ في حين سوف يتواصل إصدار *الدليل السنوي للإحصاءات* و*النشرة الشهرية الخاصة بأسعار السلع الأساسية* بشكلهما الحالي. وسوف تكون سلسلة ورقات المناقشة التي يصدرها الأونكتاد والتي تشمل نحو ثماني ورقات بحوث سنوياً، وسيلة لتيسير البحوث التي يضطلع بها موظفو الأونكتاد أو الخبراء الخارجيون بشأن المواضيع ذات الصلة بالقضايا المشار إليها في الفقرات من ٢٦ إلى ٣٠ من توافق آراء ساو باولو. وبالاستناد إلى العمل التحليلي الذي يضطلع به في إطار البرنامج الفرعي، سوف تنظم محاضرات وحلقات دراسية وحلقات عمل لواضعي السياسات وكبار المسؤولين الإداريين ومؤسسات البحوث الاقتصادية على الصعيدين الوطني والإقليمي.

٩- ويشمل إسهام الأونكتاد في زيادة التماسك في عملية رسم السياسات الاقتصادية العالمية (الفقرة ٢٨ من توافق آراء ساو باولو) مشروع تقديم الدعم التقني لمجموعة الأربعة والعشرين الحكومية الدولية فيما يخص الشؤون النقدية والمالية الدولية والتنمية (مجموعة الـ ٢٤)، مع نشر ورقات البحوث في سلسلة ورقات المناقشة الخاصة بمجموعة الـ ٢٤. وسوف يجري في إطار هذا المشروع إصدار ٦ إلى ٨ ورقات بحوث سنوياً لدعم الاجتماعات التقنية التي تعقدها مجموعة الـ ٢٤ مرتين في السنة والتي تُنظم بالتعاون مع أمانة مجموعة الـ ٢٤، لاستخدامها من قبل المجموعة لتحضير اجتماعات المؤسسات

المالـــية الدولـــية التي مقرها في واشنطن والمحافل ذات الصلة الأخرى التي تُعقد في الربيع والخريف. كما ستكون ورقات البحوث بمثابة مدخلات لحلقة دراسية إقليمية يُزمع عقدها في عام ٢٠٠٥.

١٠- ولمعالجـــة مســـألة القدرة على تحمّل أعباء الديون ومشاكل البلدان النامية الناشئة عن حالة عدم الاستقرار المالي الدولي ودور التدفقات المالية الخاصة والرسمية في تمويل التنمية (الفقرة ٢٨ من توافق آراء ساو باولو)، سيتم إعداد تقارير تُقـــدم إلى الجمعـــية العامة بشأن الديون الخارجية والتنمية (علماً بأن التقرير بالنسبة لعام ٢٠٠٥ يخضع كالعادة لطلب الجمعـــية العامـــة) لتكون بمثابة وثائق معلومات أساسية للمداولات السنوية بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات الاقتصادية الكلية.

١١- وسيجري تقديم المساعدة والدعم التقنيين إلى البلدان النامية في إدارة ديونها، ومشاركتها في العمليات التفاوضية المتعددة الأطراف وفي عملية صنع القرارات على المستوى الدولي (الفقرة ٣١ من توافق آراء ساو باولو) في سياق ما يلي: أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها من خلال برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي، والخدمات الاستشارية التي تقدم إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال في إطار التحضيرات للمفاوضات المتعلقة بإعادة هيكلة الديون مـــع نـــادي باريس؛ والدعم التقني المقدم إلى مشروع مجموعة الـ ٢٤؛ والمشروع الخاص بـ "بناء القدرة على تحمُّل أعباء الديون في البلدان النامية"، الذي يجري استعراضه حالياً لأغراض التمويل في إطار الحساب الإنمائي للأمم المتحدة للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦. وســـيجري في إطـــار هذا المشروع الأخير تحليل المشاكل التي تواجهها بلدان نامية مختارة في تحقيق قدرتهـــا عـــلى تحمـــل أعـــباء الديون وتوفير التدريب لكبار المسؤولين لدى هذه البلدان بغية تعزيز قدرتهم على صياغة الاستراتيجيات الرامية إلى الحفاظ على القدرة على تحمل أعباء الديون على المدى الطويل، وتنفيذها داخل بلدانهم.

١٢- وسيتناول برنامج المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني القضايا المشار إليها في الفقرة ٣٥ من توافق آراء ساو بـــاولو، وذلـــك مـــن خـــلال تحليل التطورات الاقتصادية التي يشهدها الاقتصاد الفلسطيني، وتقديم التوصيات في مجال السياسات العامة وتنسيق أنشطة التعاون التقني المختلفة التي تضطلع بها جهات أخرى تابعة للأمانة. وبغية تعزيز البرنامج، سوف يتعين تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد.

١٣- وبالنســـبة لهـــذا البرنامج الفرعي، سوف تُنفذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر والولايات المنبثقة عنه في إطار برنامج العمل القائم كما يرد في الميزانية البرنامجية (A/58/6) لفترة السنتين الجارية.

البرنامج الفرعي ١ باء: التنمية في أفريقيا

١٤- سيضطلع البرنامج الفرعي بالبحوث المتعلقة بالتنمية في أفريقيا تنفيذاً لنتائج الأونكتاد الحادي عشر كما يتضمنها توافـــق آراء ســـاو بـــاولو. وسينشر العمل التحليلي المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي والتوصيات الواردة فيه المتعلقة بالسياسات العامة على الصعيدين الوطني والدولي في التقارير السنوية المتعلقة *بالتنمية الاقتصادية في أفريقيا*، وعند الاقتضاء، في ورقـــات يتم إصدارها في مناسبات محددة. وسيُسترشد في العمل المضطلع به في إطار البرنامج الفرعي بالفقرة ٣٢ من توافـــق آراء ســـاو بـــاولو فضلاً عن الفقرات الأخرى ذات الصلة بـ "برنامج العمل: الاستراتيجية الخاصة بتحقيق تنمية مســـتدامة في القرن الحادي والعشرين" الذي يندرج في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما البابان باء

وجـــيم المتعلقان بالأولويات القطاعية والموارد. وسيواصل البرنامج الفرعي، في إطار مهامه التنسيقية، إعداد تقرير سنوي بشأن الأنشطة التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح أفريقيا.

١٥- وفي عام ٢٠٠٤ سيُركّز التقرير بشأن *التنمية الاقتصادية في أفريقيا* على مسألة القدرة على تحمّل الديون الناشئة عن الفقرتين ١٦ و٢٨ من توافق آراء ساو باولو والتي تُقابل الفرع جيم ١`٢` من الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (مبادرة تدفقات رؤوس الأموال).

١٦- وبالنســـبة لهـــذا البرنامج الفرعي، سوف تُنفذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر والولايات المنبثقة عنه في إطار برنامج العمل القائم كما يرد في الميزانية البرنامجية (A/58/6) لفترة السنتين الجارية.

البرنامج الفرعي ٢: تنمية الاستثمار والتكنولوجيا والمشاريع

١٧- سيُجسِـــد تنفيذ البرنامج زيادة التأكيد على مسؤولية الشركات (الفقرة ٥٨ من توافق آراء ساو باولو) والتدابير التي تتخذ في بلدان المنشأ (الفقرة ٥٧) وحقوق الملكية الفكرية (الفقرة ٥٤).

١٨- وســـوف يُحـــافظ الـــبرنامج الفرعي بشكل محدد على دوره الرائد في تحليل السياسات العامة فيما يتعلق بتأثير الاســـتثمار الأجـــنبي المباشـــر على التنمية (الفقرة ٥١ من توافق آراء ساو باولو)، لا سيما فيما يتعلق بالسُبل والوسائل الكفيلة بزيادة فوائد هذا الاستثمار إلى أقصى حد وخفض تكاليفه إلى أدنى حد من خلال سياسات مناسبة تضعها البلدان المضـــيفة وبلـــدان المنشأ. ويشكل *تقرير الاستثمار العالمي*، وكذلك المؤلفات المنفردة وورقات المناقشة المختلفة، أدوات رئيســـية في نشـــر النتائج التي يُفضي إليها تحليل السياسات العامة هذا. وسيواصل البرنامج الفرعي جمع البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية والسياسات المتصلة بذلك.

١٩- وســـتُنظم في إطار البرنامج الخاص بتحليل القضايا المتصلة بالاستثمار عدة اجتماعات للخبراء وحلقات دراسية إقليمـــية وأنشـــطة أخرى بهدف مواكبة المستجدات ونشر نتائج البحوث. كما سيواصل تقديم المساعدة التقنية من أجل مساعدة البلدان النامية في بناء وتعزيز قدراتها الإحصائية فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر. وسيتضمن العمل التحليلي زيادة التأكيد على التدابير التي تتخذها بلدان المنشأ (الفقرتان ٥١ و٥٧ من توافق آراء ساو باولو) والمساهمة الإيجابية من جانـــب الشـــركات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المضيفة (الفقرة ٥٨)، تجسيداً لنتائج الأونكتاد الحادي عشر.

٢٠- وفيما يتعلق بالعمل في مجال السياسات العامة وبناء القدرات، تُعيد الفقرة ٥٣ من توافق آراء ساو باولو التوكيد عـــلى أهمية المساعدة التقنية من أجل دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من أجل اجـــتذاب الاســـتثمار الأجنبي المباشر وزيادة الاستفادة منه، بما في ذلك مساعدتها في صياغة وتنفيذ سياسات الاستثمار والتشريعات واللوائح ذات الصلة بما يتوافق مع الاستراتيجيات الإنمائية لهذه البلدان. وستمثل عمليات متابعة استعراضات السياســـات العامـــة المـــتعلقة بالاستثمار، والمساعدة المقدمة للوكالات الوطنية لتشجيع الاستثمار الوسيلتين الأساسيتين للاضطلاع بهذه الولاية. وتؤكد الفقرة ٥٤ من توافق آراء ساو باولو من جديد على الحاجة المستمرة إلى دراسة المشاكل

الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية في بناء القدرات الإنتاجية، وتشير إلى أهمية أدلة الاستثمار والخدمات الاستشـــارية في هـــذا الصدد. كما سيُراعي العمل الذي سيضطلع به مستقبلاً في هذا المجال زيادة التأكيد على المساعدة التقنية لمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من التدابير التي تتخذها بلدان المنشأ وذلك من أجل تشجيع تدفقات الاستثمار (الفقـــرة ٥٧ من توافق آراء ساو باولو) والنهوض بالشراكات، لا سيما بين الأونكتاد والرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار (WAIPA) (توافق آراء ساو باولو، المرفق، الباب جيم).

٢١- وفي مجـــال الاتفاقـــات الدولية المتعلقة بالاستثمار والتكنولوجيا، تدعو الفقرة ٥٦ من توافق آراء ساو باولو إلى مواصـــلة تحلـــيل السياسات العامة وتقديم المساعدة التقنية وبناء توافق الآراء. وفي إطار هذا العمل، سوف يتجسد توافق الآراء بشأن أهمية مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية (الفقرة ٨ من توافق آراء ساو باولو والفقرة ١١ من روح مؤتمر ساو باولو) والتأكيد على التعاون فيما بين بلدان الجنوب (الفقرة ١٣ من روح مؤتمر ساو باولو) والإقليمية (الفقرة ١٤ مـــن روح مؤتمـــر ساو باولو) من خلال: `١` مواصلة تطوير البُعد الإنمائي لاتفاقات الاستثمار الدولية، بما في ذلك من خـــلال سلســـلة الجـــيل الثاني من العمل التحليلي الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن القضايا الرئيسية الواردة في اتفاقات الاستثمار الدولية؛ و`٢` زيادة تركيز أنشطة المساعدة التقنية على المساعدة التي تقدم لدعم جهود التكامل الإقليمي التي تشمل البلدان النامية. وسيواصل تقديم أعمال المساعدة ذات الصلة في إطار الترتيبات المتعلقة بالاستثمار ونقل التكنولوجيا الـــتي هـــي قيد الدراسة بحيث تساهم إلى أقصى حد في التنمية. وسيُبذل المزيد من الجهود لتكثيف التعاون مع المنظمات المشار إليها تحديداً في المرفق الملحق بتوافق آراء ساو باولو، وذلك بالاستناد إلى الترتيبات التعاونية القائمة مع المؤسسات الشريكة وغيرها. وسيسهم الأونكتاد أيضاً، في إطار عمله المتعلق بالترتيبات الدولية، في تحليل وصياغة المساهمات الإيجابية للشركات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المضيفة (الفقرة ٥٨ من توافق آراء ساو باولو)، بما في ذلك عن طريق استعراض المبادرات الدولية القائمة في هذا المجال.

٢٢- وفي مجـــال نقـــل التكنولوجيا، تدعو الفقرة ٥٢ من توافق آراء ساو باولو إلى مواصلة تحليل السياسات العامة وأعمال المساعدة التقنية. وسوف تُعالج وبشيء من التفصيل القضايا المتعلقة بالدور الذي تؤديه حقوق الملكية الفكرية في بـــناء القـــدرات الابـــتكارية المحلية من خلال استمرار المشروع المشترك بين الأونكتاد والمركز الدولي للتجارة والتنمية المستدامة[٢] بشأن حقوق الملكية الفكرية والتنمية المستدامة. كما سيستمر العمل بشأن الترتيبات الدولية وذلك سعياً إلى تحديـــد الســـبل والوسائل الكفيلة بوضع البنود الواردة في الاتفاقات الدولية بشأن نقل التكنولوجيا موضع التنفيذ. كما سيُواصل العمل بشأن التكنولوجيا في إطار تقديم الخدمات إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

٢٣- وفيما يتعلق بالعمل المضطلع به في مجال الاستثمار والقدرة التنافسية للمشاريع، تدعو الفقرة ٥٥ من توافق آراء ساو باولو إلى مواصلة تحليل السياسات العامة وأعمال المساعدة التقنية في مجال تنمية المشاريع مع زيادة التركيز على البُعد الـــدولي، وتحديد السبل والوسائل التي تمكن المشاريع من استيفاء المعايير الدولية، بما في ذلك معايير المحاسبة. ومع أنه ليس هـــناك حاجـــة إلى إدخـــال تغيير محدد على مسار برنامج العمل الجاري في هذا المجال، فإن زيادة التوكيد على الروابط التجارية (الفقرة ٥١ من توافق آراء ساو باولو) ومسؤولية الشركات (الفقرة ٥٨) سوف تتجسد من خلال تنفيذ برنامج العمل. وسيبذل المزيد من الجهود لتعزيز التعاون مع المنظمات المشار إليها تحديداً في المرفق الملحق بتوافق آراء ساو باولو، ولا ســـيما فيما يتعلق بمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لضم جهودها من أجل تحسين القدرة التنافسية على

التصـــدير للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إدماجها في سلاسل القيم الدولية، وفيما يتعلق باتحاد المحاسبين الدولي لضم جهوده من أجل بناء الهياكل الأساسية في مجال المحاسبة وتعزيز مهنة المحاسبة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٢٤- وبالنســـبة لهذا البرنامج الفرعي، ستنفذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر والولايات المنبثقة عنه في إطار برنامج العمل القائم كما يرد في الميزانية البرنامجية (A/58/6) لفترة السنتين الجارية.

البرنامج الفرعي ٣: التجارة الدولية

المفاوضات التجارية والدبلوماسية التجارية

٢٥- ســـتعرض على لجنة التجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية، ومجلس التجارة والتنمية، والجمعية العامة، حســـب الاقتضاء، نتائج الرصد والتقييم المنتظمين لتطور النظام التجاري الدولي (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو)، ورصـــد وتحليل تأثير السياسات ذات الصلة بالتجارة التي ينتهجها الشركاء التجاريون الرئيسيون للبلدان النامية على تلك الـــبلدان (الفقرة ٩٥)، ورصد ودراسة العلاقة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية (الفقرة ٩٦) من أجل المساعدة في بناء توافق الآراء والثقة (الفقرة ٩٥) وذلك من خلال تقارير سنوية. كما يمكن أن تنشر نتائج أنشطة الرصد والتحليل من خلال منشورات ووثائق تقنية أخرى حسب الاقتضاء.

٢٦- وستصدر دراسات استجابة للولايات الواردة في الفقرات ٩٦-٩٩ و١٠١-١٠٢ من توافق آراء ساو باولو في إطار سلسلة منشورات منتظمة من قبيل *القضايا العامة للتجارة الدولية*، *وكتيبات عن نظام الأفضليات المعمم والدراسات المـــتعلقة بالوصول إلى الأسواق، ومسائل منتقاة في مفاوضات التجارة الدولية*. وستتناول هذه الدراسات المواضيع التالية: العلاقـــة بين النظام التجاري المتعدد الأطراف والاتفاقات التجارية الإقليمية (الفقرة ٩٦)؛ واستخدام الأفضليات التجارية وإمكانية توقع تلك الأفضليات؛ وقواعد المنشأ؛ وتآكل الأفضليات (الفقرة ٩٧)؛ وتقييم التجارة في الخدمات؛ وأسلوب الـــتوريد الـــرابع؛ وحركة التنقل المؤقتة للأشخاص الطبيعيين؛ وقواعد الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات واللوائح التنظيمـــية المحلـــية؛ والـــروابط القائمة بين طرق توريد الخدمات (الفقرة ٩٩)؛ وقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال والـــتجارة فيه (الفقرة ١٠٢)؛ والبعد الإنمائي للملكية الفكرية ولجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (الفقرة ١٠١). ولـــدى الاضـــطلاع بهذه الدراسات، سوف تولى العناية لضمان الاستفادة من الأفكار النيرة المكتسبة من خلال العمل التحليلي في مجالي التعاون التقني ودعم الخدمات الاستشارية.

٢٧- وسوف يُقدم الدعم لبناء القدرات في مجالات المفاوضات التجارية والسياسات التجارية الوطنية والموارد البشرية والأطـــر المؤسسية والتنظيمية، وإدماج التجارة في المخططات الإنمائية (الفقرات ٩٥-٩٩، و١٠١ و١٠٨ من توافق آراء ساو باولو) في سياق برامج التعاون التقني من قبيل الدبلوماسية التجارية والبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية وبرامج الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتسوية النـــزاعات. وسيجري التركيز على بناء القدرات على الصعيد الوطني في مجـــال التجارة والسياسات والمفاوضات المتصلة بالتجارة، بما في ذلك الصلة بين التجارة والفقر ونوع الجنس (الفقرة ١٠٥ مـــن توافـــق آراء ساو باولو) وجهود التكامل الإقليمي (الفقرة ٩٦). وفيما يتعلق بالعنصر الأخير، سوف يشمل

الدعـــم أمانات تجمعات التكامل الإقليمي بهدف تعزيز قدراتها في صياغة السياسات التجارية وتيسير الربط الشبكي فيما بينها. كما سيقدم الدعم لتيسير وتوسيع التجارة فيما بين بلدان الجنوب، بما في ذلك عن طريق النظام الشامل للأفضليات الـــتجارية (الفقـــرتان ٩٦ و٩٧). وفـــيما يـــتعلق بالتجارة في الخدمات، سوف تحصل الدول الأطراف على الدعم في مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف والإقليمية الجارية المتصلة بالتجارة في الخدمات، ولا سيما في تقييم قدراتها في مجال التجارة في الخدمات، والمجالات الجديدة والناشئة لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وخدمات الهياكل الأساسية والخدمـــات السياحية (الفقرة ٩٩). وستقدم المساعدة أيضاً في إطار الإعداد لعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والمشاركة في تلك العملية (الفقرة ٩٨) والبُعد الإنمائي للملكية الفكرية وجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة (الفقـــرة ١٠١). وســـيكثف الـــبرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية أنشطة بناء القدرات البشرية والمؤسسية الوطنية، بما في ذلك عن طريق الدعم المقدم إلى اللجان المشتركة بين المؤسسات في البلدان المستفيدة من البرنامج المتكامل المشترك لتقديم المساعدة التقنية (الفقرة ١٠٨).

التحاليل التجارية

٢٨- ستُجرى بحوث وتحاليل ذات طابع كمي ومعياري بشأن الجوانب ذات الصلة المتعلقة بالتجارة الدولية من منظور إنمـــائي، وســـوف تتناول قضايا من قبيل الاتجاهات التجارية؛ والسياسات والاستراتيجيات التجارية الوطنية، بما في ذلك إدماج الشواغل المتعلقة بالتجارة والتنمية في السياسات الإنمائية الوطنية؛ والعمليات التجارية والعمليات التجارية الإقليمية والأقاليمـــية والمـــتعددة الأطـــراف؛ وأثر السياسات المتصلة بالتجارة على البلدان النامية، ولا سيما سياسات الشركاء الـــتجاريين الرئيسيين لتلك البلدان؛ والتكامل التجاري والاقتصادي؛ والتجارة والمسائل المتعلقة بالتجارة التي تهم البلدان النامـــية في مجال تحسين فرصها التجارية (القدرة التنافسية على التصدير؛ وقدرة التوريد المحلية؛ والقيمة المضافة التصديرية، ومـــا إلى ذلـــك)؛ والمسائل المتقاطعة (التجارة والفقر؛ والتجارة والمالية والديون؛ والتجارة والتكنولوجيا) (الفقرات ٣٠ و٩٥-٩٧ و٩٩ و١٠٥ و١٠٦ مـــن توافق آراء ساو باولو). كما سيجري التوسع في النقاط المرجعية المتعلقة بالتجارة والتنمـــية (الفقـــرة ٩٥)، والجغرافيا التجارية الجديدة الناشئة في الجنوب (الفقرة ١٣ من روح مؤتمر ساو باولو) ومجال التحرك المتاح للسياسة العامة في سياق السياسة التجارية (الفقرة ٨ من توافق آراء ساو باولو والفقرة ١١ من روح مؤتمر ســـاو بـــاولو). وستنشر نتائج هذه البحوث والتحاليل، حسب الاقتضاء، من خلال سلسلة منشورات من قبيل *مسائل التجارة الدولية – منظور إنمائي*، والتقارير ذات الصلة المقدمة إلى الهيئات الحكومية الدولية، *تقرير التجارة والتنمية والحالة الاقتصادية في العالم وتوقعات المستقبل*. كما ستقدم مساهمات تحليلية في رصد ومتابعة إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري على صعيد منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الفقر والجوانب البنيوية (الفقرة ٢ من توافق آراء ساو باولو).

٢٩- وعلاوة على ذلك، سيجري في إطار دعم الاستعراضات القطاعية للقطاعات الدينامية (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو) تحليل الخيارات المتعلقة بالسياسات العامة لمشاركة البلدان النامية في القطاعات الحيوية والجديدة المتعلقة بالسلع والسلع الأساسية والخدمات، كما سوف يُقدَّم الدعم الفني لعملية الاستعراض.

٣٠- وسيستمر نظام التحليلات والمعلومات التجارية، والحل العالمي للتجارة المتكاملة ونموذج محاكاة سياسات التجارة الزراعية في توفير الأدوات اللازمة لرصد وتقييم اتجاهات التجارة الدولية، ودعم البلدان في صياغة وتنفيذ واستعراض سياساتها التجارية الوطنية وفي تحديد أولوياتها التفاوضية والتفاوض بشأن الاتفاقات التجارية (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو). كما سيُقدَّم الدعم للبلدان النامية في إطار بناء القدرات التحليلية في التجارة والمجالات المتصلة بالتجارة (الفقرتان ١٠٨-١٠٩ من توافق آراء ساو باولو).

السلع الأساسية

٣١- وفي مجال السلع الأساسية التي تشمل المنتجات الزراعية والحرجية والسمكية، والفلزات والمعادن، والنفط والمنتجات النفطية، سوف يُضطلع بأعمال تحليلية لتحديد العوامل وقضايا السياسة العامة والاستجابات التي تؤثر في القدرة التنافسية لقطاع السلع الأساسية وذلك من أجل المساهمة في عملية التنويع، وزيادة القيمة المضافة، وتعزيز فعالية المشاركة في سلاسل التوريد؛ وتحديد الآليات المناسبة والفعالة للاستجابة لتقلبات أسعار السلع الأساسية وللتخفيف من حدة النقص في حصائل الصادرات؛ والاستجابة للتحديات التي تطرحها أسواق السلع الأساسية، بما في ذلك العرض المفرط، ومعالجة الروابط بين التجارة الدولية في السلع الأساسية والتنمية الوطنية، وبخاصة الحد من الفقر (الفقرة ١٠٠ من توافق آراء ساو باولو). كما ستعالَج الروابط بين التجارة ونوع الجنس وبين التجارة والتدفقات المالية والقدرة على تحمل أعباء الديون (الفقرتان ١٠٥-١٠٦) والآفاق الإقليمية. وستعرَض النتائج من خلال سلسلة منشورات *تنمية السلع الأساسية والتجارة فيها وقضايا منتقاة للسلع الأساسية ومجموعة من الورقات من اجتماعات الخبراء المتعلقة بالسلع الأساسية*؛ والتقارير التي تقدَّم إلى الجمعية العامة حسب الاقتضاء؛ والمساهمة في *تقرير التجارة والتنمية، والتقرير عن أقل البلدان نمواً، والحالة الاقتصادية في العالم وتوقعات المستقبل* حسب الاقتضاء؛ واجتماعات الخبراء إذا قررت ذلك اللجنة المعنية بالتجارة في السلع والخدمات والسلع الأساسية. كما ستشمل هذه الأنشطة المسائل الواردة في الفقرات ٢٦ و٤٩ و٥٨ من توافق آراء ساو باولو.

٣٢- وستحصل البلدان النامية، ولا سيما تلك التي تعتمد على السلع الأساسية، على المساعدة، بما في ذلك بناء القدرات والمؤسسات، لصياغة الاستراتيجيات والسياسات في المجالات المذكورة أعلاه، وذلك من خلال البعثات الاستشارية والدورات التدريبية وحلقات العمل الوطنية والإقليمية (الفقرتان ٢٩ و١٠٠ من توافق آراء ساو باولو). وسيتمثل مجال رئيسي آخر من مجالات المساعدة في تحسين القدرة على استخدام أدوات حديثة لإدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية بالإضافة إلى الأدوات المالية (الفقرة ١٠٠).

٣٣- وسيجري رصد التطورات التي تشهدها سوق السلع الأساسية وستُنشَر المعلومات من خلال موقع نظام المعلومات التجارية في السلع الأساسية (INFOCOMM) على الشبكة، *والمسح العالمي للسلع الأساسية، وحولية الأونكتاد عن السلع الأساسية، والكتيب عن إحصاءات التجارة العالمية في المعادن*. وسيعالج تبادل الخبرات، لا سيما بشأن العوامل والقضايا المتعلقة بالسياسة العامة والاستجابات التي تؤثر في أداء قطاع السلع الأساسية، في اجتماعات الخبراء، ورهناً بتوافر التمويل من خارج الميزانية، حلقات العمل والحلقات الدراسية (الفقرة ١٠٠).

٣٤- وسيساعد البرنامج الفرعي في بناء شراكات فعالة بين أصحاب المصلحة المعنيين بالأمر تهدف إلى إيجاد حلول عملية ونهج مستدامة للمشكلات المتصلة بالسلع الأساسية. وسيتواصل الإسهام في التفاوض/إعادة التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية الخاصة بالسلع الأساسية، وسيعزَّز التعاون مع الصندوق المشترك للسلع الأساسية (الفقرة ١٠٠). وفي هذا الصدد، تمخض الأونكتاد الحادي عشر عن مبادرة رئيسية تتمثل في إنشاء فرقة العمل الدولية المعنية بالسلع الأساسية (الفقرة ١١٤ والمرفق). وسيساعد هذا في تدعيم التعاون بين القطاعين العام والخاص في سلاسل السلع الأساسية بغية ضمان التوصل، من خلال تطبيق المبادئ المستندة إلى السوق، إلى توزيع أكثر إنصافاً للإيرادات والفوائد على امتداد سلسلة التوريد ودعم التنويع. وبينما يظل دعم فرقة العمل هذه مرهوناً بتوافر التمويل من خارج الميزانية، يمكن أن يقدَّم عن طريق الوسائل التالية: عقد اجتماعات لا يتجاوز عددها ثلاثاً في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥؛ والمدخلات الفنية؛ وإنشاء موقع على الشبكة.

٣٥- وستؤخذ التوصيات المقدمة من الشخصيات البارزة في الحسبان، حسب الاقتضاء، في إطار التخطيط لكافة الأنشطة، وتنفيذها.

قوانين وسياسات المنافسة

٣٦- ستؤخذ في الحسبان الروابط الأوسع نطاقاً بين سياسات المنافسة وقضايا التنمية وذلك في كافة مراحل العمل، على النحو المشار إليه في توافق آراء ساو باولو (الفقرات ١٣ و٣٧ و٤٣ و٧٢ و٨٩ و٩٥ و١٠٤). كما سَلَّم الأونكتاد الحادي عشر بما يلي: إن جني الفوائد الاقتصادية والاجتماعية الكاملة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة يتوقف على وجود قوانين وسياسات منافسة مصمَّمة تصميماً متقناً بوصفها جزءاً لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛ وأنه ينبغي بذل جهود لمنع وإزالة الهياكل والممارسات المنافية للمنافسة وتعزيز مسؤولية الشركات الفاعلة ومساءلتها على المستويين الوطني والدولي، مما يمكِّن المنتجين والمؤسسات والمستهلكين في البلدان النامية من الاستفادة من تحرير التجارة. وينبغي أن يكمَّل ذلك بإشاعة ثقافة المنافسة وتحسين التعاون بين السلطات المعنية بالمنافسة. وتشجَّع البلدان النامية على النظر، كمسألة ذات أهمية، في وضع قوانين وأطر للمنافسة تتناسب على أفضل وجه مع احتياجاتها الإنمائية (الفقرة ٨٩ من توافق آراء ساو باولو).

٣٧- ولمعالجة هذه الاحتياجات الإنمائية، تدعو الفقرة ١٠٤ من توافق آراء ساو باولو الأونكتاد إلى أن يواصل تعزيز ما يضطلع به من عمل تحليلي وأنشطة في مجال بناء القدرات لمساعدة البلدان النامية في معالجة القضايا المتصلة بقوانين وسياسات المنافسة. وسيواصل الأونكتاد، من خلال ما يضطلع به من أعمال تحليلية وأعمال تتعلق ببناء توافق الآراء وبناء القدرات، الاستجابة للفقرات عن طريق دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتوفير الحماية من السلوك المنافي للمنافسة في أسواقها الداخلية والتصدي بشكل فعال لمجموعة من الممارسات المنافية للمنافسة في الأسواق الدولية التي تضعف أو تبطل الفوائد المرتقبة من مشاركة البلدان النامية في القطاعات الحيوية وتحرير التجارة المتعددة الأطراف (الفقرتان ٧٢ و٩٥ من توافق آراء ساو باولو).

٣٨- وبالإضافة إلى ذلك، سوف يضطلع البرنامج الفرعي ببحوث وأعمال تحليلية فيما يتعلق بإقرار قوانين وسياسات المنافسة التي تتناسب على أفضل وجه مع احتياجات البلدان النامية. وسوف تولى عناية خاصة لمقاييس التنمية والتآزر بين التعاون التقني وأعمال بناء القدرات بحيث يُستفاد في إطار التعاون التقني والدعم الاستشاري من الأفكار النيرة المكتسبة من خلال العمل التحليلي. ونظراً إلى الزخم الذي يشهده التكامل الإقليمي، فإن أنشطة البحوث وبناء القدرات سوف تركز أكثر على قوانين وسياسات المنافسة في إطار التكامل الإقليمي. ويمكن للمناقشات التي تُجرى في إطار اجتماعات الخبراء، بما في ذلك فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة، أن تجسد هذا البعد.

التجارة والبيئة والتنمية

٣٩- ستظل العلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية تُعالَج من خلال بناء توافق الآراء، وتحليل السياسات العامة، والمساعدة التقنية وبناء القدرات. وسيتضمن هذا رصد المستجدات ذات الصلة في النظام التجاري الدولي، والعمل بشأن القطاعات الدينامية والجديدة ذات الصلة في التجارة الدولية والمساهمة في وضع مقاييس التجارة والتنمية (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو).

٤٠- وستتناول التحاليل السياسية مجموعة من القضايا من قبيل الوصول إلى الأسواق، والزراعة، والمعارف التقليدية، والتكنولوجيا السليمة بيئياً، والمنتجات المفضلة بيئياً، ووضع العلامات وإصدار الشهادات البيئية؛ والقضايا ذات الصلة بالتجارة والواردة في خطة التنفيذ المعتمَدة في جوهانسبرغ (الفقرة ١٠٣ من توافق آراء ساو باولو) والقضايا المتعلقة بتغير المناخ والسلامة الإحيائية. وسوف تولى عناية خاصة إلى المسائل التالية: تحديد وتشجيع السلع والخدمات البيئية التي تتسم بأهمية تصديرية فعلية ومحتملة للبلدان النامية (الفقرات ٨٧ و٩٥ و١٠٣ من توافق آراء ساو باولو)؛ ورصد التدابير البيئية التي تؤثر على صادرات البلدان النامية (الفقرتان ٨٧ و١٠٣)؛ وحماية وصون وتعزيز المعارف والمبتكرات والممارسات التقليدية والموارد البيولوجية للبلدان النامية (الفقرات ٨٨ و١٠١ و١٠٣). وستُنشَر نتائج هذه البحوث من خلال جملة وسائل منها، حولية استعراض التجارة والبيئة والمنشورات التقنية الأخرى.

٤١- وستتم متابعة خطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (الفقرتان ٢ و١٠٣ من توافق آراء ساو باولو) من خلال تحليل السياسة العامة وبناء القدرات والشراكات في إطار مبادرة التجارة البيولوجية وفرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والأونكتاد بشأن بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية، والمساهمة في العمل الذي تضطلع به لجنة التنمية المستدامة. وسيجري توسيع نطاق مبادرة التجارة البيولوجية ليشمل أقطاراً في أفريقيا وآسيا، وتعميق أعمالها في أمريكا اللاتينية. وسيكون أحد الأنشطة الرئيسية الجديدة القائمة على المشاريع هو فرقة العمل الاستشارية بشأن المتطلبات البيئية ووصول البلدان النامية إلى الأسواق.

٤٢- وفي إطار التعاون التقني وبناء القدرات، سيُولَى اهتمام خاص إلى المجموعات التالية من المسائل: `١` التدابير البيئية والوصول إلى الأسواق (الفقرتان ٨٧ و١٠٣ من توافق آراء ساو باولو)؛ و`٢` السلع والخدمات البيئية التي تتسم بأهمية تصديرية فعلية ومحتملة للبلدان النامية (الفقرات ٨٧ و٩٩ و١٠٣)؛ و`٣` حماية وصون وتعزيز المعارف والمبتكرات والممارسات التقليدية والموارد البيولوجية للبلدان النامية (الفقرات ٨ و١٠٣ و١٠٤).

٤٣- وسيتواصل التعاون المثمر مع شركاء التنمية الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني (الفقرات ١١ و١١٥ و١١٦ من توافق آراء ساو باولو). وسيستمر الأونكتاد في التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الدولي لحركات الزراعة العضوية في إطار فرقة العمل الدولية المعنية بالتوحيد والمعادلة في مجال الزراعة العضوية.

٤٤- وبالنسبة لهذا البرنامج الفرعي، ستنفذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر والولايات المنبثقة عنه في إطار برنامج العمل القائم كما يرد في الميزانية البرنامجية (A/58/6) لفترة السنتين الجارية.

البرنامج الفرعي ٤: الهياكل الأساسية للخدمات اللازمة للتنمية وكفاءة التجارة وتنمية الموارد البشرية

لوجيستيات النقل والتجارة

٤٥- سيتم تناول الولاية المتعلقة بالاضطلاع بأعمال البحث والتحليل في مجالات تيسير التجارة، والنقل والخدمات ذات الصلة، كما ترد في الفقرتين ٥٩ و١٠٧ من توافق آراء ساو باولو، في إطار برنامج العمل القائم، وذلك أساساً من خلال حولية استعراض النقل البحري ومنشورات غير متكررة أخرى بشأن المسائل المتصلة بالنقل وتيسير التجارة، بما في ذلك المسائل الأمنية.

٤٦- ومن خلال هذه المنشورات، سيتابع البرنامج الفرعي التطورات الراهنة والناشئة فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، ويحلل آثارها بالنسبة للبلدان النامية، وييسر تبادل الآراء والخبرات فيما بين الأطراف المهتمة (الفقرة ٥٩ من توافق آراء ساو باولو). وستقدم المساعدة التقنية المتصلة بالأمن من خلال النسخة الأخيرة للنظام الآلي للبيانات الجمركية " ASYCUDA (أي ASYCUDA World). وأخيراً، يمكن للجنة المعنية بالمشاريع التجارية وتيسير التجارة والتنمية أن تراعي القضايا الأمنية عند البت في المواضيع التي ستعرض على اجتماعات الخبراء المقبلة.

٤٧- وستقدم المساعدة في ميدان بناء القدرات في مجال النقل، بما في ذلك النقل المتعدد الوسائط، والخدمات اللوجستية، والأطر القانونية، والنقل بالحاويات وآثاره الدولية (الفقرة ٦٠ من توافق آراء ساو باولو) من خلال برامج التعاون التقني على النحو الوارد في برنامج العمل الجاري.

٤٨- وسيستمر البرنامج الفرعي في تقديم المساعدة للبلدان النامية دعماً للعمل الجاري في لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من خلال الخدمات الاستشارية والعمل التحليلي (المنشورات غير المتكررة)، كما هو مضمَّن في برنامج العمل.

٤٩- وفيما يتعلق ببرنامج لوجستيات النقل والتجارة، يقترح في الباب المخصص للأونكتاد من الميزانية البرنامجية ما يلي:

- **تضاف في الفقرة ١٢-٦١(ب)`٢`، تحت المنشورات غير المتكررة "دراسات في ميادين..."، بعد عبارة "قوانين النقل" الجملة التالية: "بما في ذلك أمن النقل وشبكة التوريد".**

تنمية الموارد البشرية

٥٠- سيساهم برنامج التدريب التجاري في تنفيذ الولاية المتمثلة في المساعدة في تدعيم الموارد البشرية والدراية العملية والكفاءات والأطر المؤسسية والتنظيمية والهياكل الأساسية في مجال التجارة (الفقرة ٩٥ من توافق آراء ساو باولو). وسيضطلع بهذه الولاية في إطار برنامج العمل القائم من خلال تطوير مواد التدريب، بما في ذلك الوسائل الإلكترونية والمواد السمعية البصرية والدورات التدريبية، بما في ذلك من خلال توفير التعلم من بعد وتدريب المدربين والخدمات الاستشارية للدول الأطراف والمشاريع الميدانية.

٥١- وأكد الأونكتاد الحادي عشر أيضاً ولاية مؤتمر بانكوك المتعلقة بالسياحة، ولا سيما النهوض بالسياحة المستدامة (الفقرة ٩٩ من توافق آراء ساو باولو). وشرع البرنامج الفرعي مؤخراً في الإعداد لدورة تدريبية بشأن السياحة المستدامة من أجل التنمية، عملاً بما جاء في الإعلان الذي اعتمده الاجتماع الدولي الرفيع المستوى بشأن السياحة المستدامة من أجل التنمية الذي عقد قبل الأونكتاد الحادي عشر في لشبونة في آذار/مارس ٢٠٠٤. وستجري معالجة مسألة السياحة المستدامة في إطار البرنامج القائم.

معهد الأونكتاد الإلكتروني للتجارة والتنمية

٥٢- أنشئ المعهد الإلكتروني رسمياً أثناء الأونكتاد الحادي عشر في إطار شراكة في مجالات التدريب والتعلم من بعد والربط الشبكي (الفقرتان ١١٤ و١١٥ من توافق آراء ساو باولو والفقرات من ٩ إلى ١١ من المرفق التي تتعلق تحديداً بالمعهد الإلكتروني). ويهدف هذا المعهد إلى تنمية الموارد البشرية وبناء القدرات التي من شأنها أن تؤدي إلى فهم أفضل للخيارات المتعلقة بالسياسات العامة والاستراتيجيات في مجالات اختصاص الأونكتاد.

٥٣- وفيما يتصل بالمعهد الإلكتروني للتجارة والتنمية، يُقترح ما يلي:

- **في الفقرة ١٢-٦١(ب)`٣`، تضاف عبارة مادة إعلامية، وهي "كراسة المعهد الإلكتروني (١)؛**
- **تضاف في الفقرة ١٢-٦١(ج)`١`، تحت الخدمات الاستشارية، العبارتان التاليتان التالية "وضع مناهج دراسية جامعية تتناول قضايا الأونكتاد؛ وتطوير الموارد والأدوات التعليمية لشبكة المعهد الإلكتروني للمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التدريب والبحوث"؛**
- **في الفقرة ١٢-٦١(ج)`٣`، تحت المشاريع الميدانية، تضاف العبارة التالية "مدخلات فنية ودعم إلى المشاريع الوطنية والإقليمية لمواصلة تنمية المعهد الإلكتروني وموقعه على الإنترنت، وتعزيز شبكة المعهد الإلكتروني للمؤسسات الأكاديمية ومؤسسات التدريب والبحوث".**

التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التجارة والتنمية

٥٤- ستُنفذ الولايات الواردة في الفقرتين ٦١ و٦٢ من توافق آراء ساو باولو أولاً من خلال *تقرير التجارة الإلكترونية والتنمية*. وسيقدِّم التقرير أيضاً تحليلاً للجوانب التجارية والإنمائية للمشاريع المفتوحة والتعاونية، بما في ذلك البرمجيات المفتوحة المصدر (الفقرة ١٠٢)، كما سيخصص اجتماع خبراء يزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ لتناول مسألة البرمجيات المفتوحة. وقد تختار اللجنة المعنية بالمشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية أن تشرع في معالجة قضايا محددة بالاستناد إلى مناقشات أفرقة الخبراء. وبالإضافة إلى ذلك، قد تخصص اللجنة اجتماعا واحداً للخبراء في السنة لمعالجة الجوانب الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

٥٥- وللاضطلاع بالولايات الواردة في الفقرتين ٦١ و٦٢ من توافق آراء ساو باولو، سيسهم الأونكتاد أيضاً، في حدود مجال اختصاصه، في تنفيذ إعلان المبادئ وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات من خلال اجتماع موضوعي بشأن "الآثار الاقتصادية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات" يزمع عقده في نهاية عام ٢٠٠٤ أو بداية عام ٢٠٠٥، بالإضافة إلى اجتماع خبراء مخصص لمعالجة مسألة المساعدة في استحداث وتطبيق آليات لرصد وقياس مجمل التطورات التي تحدث في الاقتصاد الرقمي واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصال في البلدان، يزمع عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٥. وعلاوة على ذلك، ستستحدث مواقع متخصصة على الشبكة لدعم العمل المضطلع به في مجال قياس الاقتصاد الرقمي والشراكة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية.

٥٦- وسيدعم البرنامج الفرعي الجهود التي تضطلع بها البلدان النامية لتنمية التجارة الإلكترونية في القطاعات التي تتسم بأهمية اقتصادية وتتمتع بقدرة تصديرية من خلال الشراكة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية (الفقرة ١١٤).

٥٧- وفي مجال التجارة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التجارة والتنمية، يُقترح ما يلي:

- **في الفقرة ١٢-٦١(ب)`٢`، تحت المنشورات المتكررة، يستعاض عن عبارة "التجارة الإلكترونية وخدمات النقل الدولي" بعبارة "تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التجارة والتنمية"**

- **في الفقرة ١٢-٦١(ب)`٤`، تحت المواد التقنية، تضاف العبارتان التاليتان "موقع القياس الإلكتروني على الشبكة (١)، وموقع السياحة الإلكترونية على الشبكة (١)"**

البرنامج الفرعي ٥: أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية

٥٨- جاء في نتائج الأونكتاد الحادي عشر أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل الاضطلاع بدور رائد في كل من الأعمال الموضوعية والتقنية المتعلقة بأقل البلدان نمواً، وأشارت إلى أن العمل التحليلي الذي يضطلع به من أجل إيجاد حلول طويلة الأجل للتنمية المستدامة والحد من الفقر ينبغي أن يجرى على أساس سنوي من خلال *تقرير أقل البلدان نمواً* (الفقرة ٣٤ من توافق آراء ساو باولو). وبالإضافة إلى *تقرير أقل البلدان نمواً*، الذي سيصدر سنوياً اعتباراً من فترة السنتين

٢٠٠٦-٢٠٠٧، سيضطلع بهذه الولاية من خلال تقارير أخرى تقدم إلى هيئات حكومية دولية تعنى بقضايا أقل البلدان نمواً، وفي سياق الدراسات التحليلية التي تضطلع بها برامج الأونكتاد المختلفة. وسيؤدي صدور تقرير أقل البلدان نمواً سنوياً إلى حدوث زيادة هامة في حجم وكثافة أنشطة البحوث ذات الصلة بالسياسات العامة المضطلع بها في إطار البرنامج الفرعي. وبالإضافة إلى *تقرير أقل البلدان نمواً*، سيتم إنجاز دراسات تحليلية أخرى بشأن أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية استناداً إلى بحوث تتعلق بدراسات حالة متعددة الأقطار.

٥٩- وتدعو الفقرة ١٠٨ من توافق آراء ساو باولو إلى تعزيز مساهمة الأونكتاد في تنفيذ الإطار المتكامل لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة إلى أقل البلدان نمواً. وستتجلى مساهمة الأونكتاد المتزايدة أولاً من خلال تعزيز تنفيذ ورصد المساعدة التقنية الملموسة التي تقدم إلى أقل البلدان نمواً في المجالات المتصلة بالتجارة. وسيواصل البرنامج الفرعي تنسيق ورصد هذه المساعدة، وسيجسدها في تقاريره السنوية عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ الإطار المتكامل. وعلاوة على ذلك، سيكثف البرنامج الفرعي المساهمات الموضوعية التي يوفرها لعملية الدراسات التشخيصية للتكامل التجاري الجارية في البلدان وللبعثات المشتركة بين الوكالات.

٦٠- وتقتضي الفقرة ٨٣ من توافق آراء ساو باولو إحراز تقدم سريع لإتاحة وصول المنتجات القادمة من أقل البلدان نمواً إلى الأسواق مع إعفائها من الرسوم الجمركية ومن نظام الحصص، على أساس آمن ويمكن توقعه، بينما تؤكد الفقرة ٨٤ على أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص للمشاكل المتعلقة بالتجارة التي تنفرد بها الدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية والاقتصادات الصغيرة والضعيفة. وتشدد الفقرة ٩٧ على أنه ينبغي للأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم من أجل تنشيط النظام الشامل للأفضليات التجارية وغير ذلك من المبادرات التي تحفز التجارة فيما بين بلدان الجنوب، ومن أجل الاستفادة منها بدرجة أكبر، بينما تؤكد الفقرة ١٣ من روح مؤتمر ساو باولو على أنه ينبغي التطرق أيضاً لمشاكل أقل البلدان نمواً من خلال نظام عالمي أشمل للأفضليات التجارية. وسيضمن البرنامج الفرعي، بفضل الدور التنسيقي الذي يضطلع به داخل الأونكتاد، معالجة هذه القضايا بالاقتران مع البرامج القطاعية ذات الصلة، ولا سيما البرنامج الفرعي ٣.

٦١- وتتمثل إحدى النتائج الرئيسية التي تمخض عنها الأونكتاد الحادي عشر، في الاعتراف بضرورة اتخاذ تدابير دولية أكثر فعالية في مجال الدعم الذي يقدم ليس فقط إلى أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان النامية غير الساحلية، وإنما أيضاً إلى البلدان النامية الأخرى ذات الاحتياجات الخاصة، وتشجيع الأونكتاد على معالجة القضايا المتصلة بالمشاكل والتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان العبور النامية، فضلاً عن الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والسريعة التأثر والصغيرة (الفقرة ٣٣ من توافق آراء ساو باولو).

٦٢- وفيما يتعلق بالمشاكل والتحديات الخاصة التي تواجهها بلدان العبور النامية (الفقرات ٣٣ و٦٦ و٨٤ من توافق آراء ساو باولو)، سوف يتقصى البرنامج الفرعي السبل الفعالة لمعالجة القضايا ذات الصلة في إطار برنامج عمله وكذلك العمل الذي تضطلع به الشُعب القطاعية ذات الصلة، بحيث يُنجز المهام التي أسندها إليه كل من الأونكتاد الحادي عشر وبرنامج عمل ألمآتي في تناول الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في ظل إطار شامل وجديد للتعاون في مجال النقل العابر مع البلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية. كما سيتم في إطار الأعمال التحليلية المستقبلية وبرامج

الـــتعاون التقني إيلاء الاعتبار الواجب تحديداً لمسألة خفض تكاليف المعاملات وزيادة الفوائد التي يمكن أن تجنيها البلدان النامـــية غير الساحلية وشركاؤها من بين بلدان العبور النامية من التعاون في مجال النقل العابر. وسيُضطلع بهذه الولاية عن طريق، جملة أمور أخرى، تعزيز التفاعل وتكامل العمل مع برامج التعاون التقني التي تتعلق بالنقل وتيسير التجارة في إطار البرنامج الفرعي ٤.

٦٣- وفـــيما يـــتعلق بالاقتصـــادات الضعيفة هيكلياً وكذلك الاقتصادات السريعة التأثر والضعيفة، فإن العمل بشأن الضعف الهيكلي ينطوي أساساً على توفير الدعم لتنمية الموارد البشرية والقدرات المؤسسية والهياكل الأساسية ذات الصلة، ويتصل بالأساس بالمسألة الرئيسية، ألا وهي قدرات التوريد. ولقد أنجز البرنامج الفرعي فعلاً عملاً هاماً بشأن هذه المسألة الـــتي شكلت موضوع *تقرير أقل البلدان نمواً* لعام ١٩٩٩، وسيواصل جهوده بناء على هذه الأسس، لا سيما من خلال تســـليط الضوء بشكل خاص على القطاعات الاقتصادية التي تتسم بأهمية كبرى بالنسبة للبلدان المعنية. ولقد شكل العمل بشأن القضايا المتعلقة بمواطن الضعف الاقتصادي وسيظل يشكل مجالاً هاماً للعمل في إطار البرنامج الفرعي، ولا سيما في ظـــل الدعم الذي يقدمه الأونكتاد في الوقت الراهن للاستعراض الذي يُجرى كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، ذلك أن الموجزات القطرية التي يعدها الأونكتاد عن مواطن الضعف تستخدم كمدخلات رئيسية لعمل المجلس الاقتصادي والاجـــتماعي فيما يتعلق بمسألة التخريج من قائمة أقل البلدان نمواً. ويستفاد من العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن القضايا المتعلقة بصغر الحجم في إطار الدعم المقدم إلى الدول النامية الجزرية الصغيرة، وهي فئة ما فتئ الأونكتاد يقدم إليها الدعم منذ ٣٠ عاماً، وسوف يُخَصَّصُ لها مؤتمر دولي من المقرر عقده في موريشيوس في مستهل عام ٢٠٠٥.

٦٤- وبالنســـبة لهذا البرنامج الفرعي، ستنفذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر والولايات المنبثقة عنه في إطار برنامج العمل القائم كما يرد في الميزانية البرنامجية (A/58/6) لفترة السنتين الجارية.

- - - - -